إنتـاجية العمل والأجـور
في الإقتصاد الكويتي

عباس المجرن

إنتاجية العمل والأجور
في الإقتصاد الكويتي

د. عباس المجرن *

ملخص

يكتسب موضوع قياس العلاقة بين أجر وإنتاجية العمل أهمية بالغة في الاقتصاديات المعاصرة، وذلك بسبب ظاهرة الاختلالات الواضحة في العلاقة بين هذين المتغيرين عند المقارنة بين القطاعين الخاص والعام.

وتتصدى هذه الورقة لقياس هذه العلاقة في الاقتصاد الكويتي، وهي تعتمد في ذلك على منهجيات قياسية مبسطة لدراسة العلاقة بين الإنتاجية الجزئية لعنصر العمل ومتوسط أجر العامل في القطاعات الاقتصادية المختلفة، وكذلك في دراسة العلاقة بين تكلفة العمل لكل وحدة منتجة ومتوسط أجر العامل.

وقد عرضت الورقة نبذة عن البيانات والإحصاءات المتوفرة على مستوى الاقتصاد الكلي والقطاعي في الكويت والتي تتصل بعنصري العمل والأجور، واختارت من بينها البحوث السنوية للمنشآت وسلسلة إحصاءات الحسابات القومية بوصفها أفضل مصادر البيانات المتاحة محلياً لمعالجة قضايا الأجور وإنتاجية العمل، كما استعرضت الورقة جوانب القصور التي تحيط بالبيانات المتوفرة عند استخدامها لغرض قياس العلاقة بين الإنتاجية والأجور.

واستنتجت الورقة من القياسات التي قام بها الباحث وجود اتساق عام في العلاقة بين كل من الأجور وإنتاجية العمل من جانب وبين الأجور ومتوسط تكلفة الوحدة المنتجة من العمل في القطاع الخاص، ووجود اختلال أو ضعف في العلاقة بين هذه المتغيرات في القطاع العام.

* أستاذ مساعد ورئيس قسم الاقتصاد كلية العلوم الادارية - جامعة الكويت .

مقدمة

شهد الإقتصاد الكويتي منذ بدء الحقبة النفطية حركة تغيرات واسعة لعبت الثروة النفطية دورا أساسيا في دفعها وبلورتها ، وكانت هذه الحركة سريعة إلى درجة فقدان التوازن الضروري بين متغيراتها . وقد

نتج عن هذه الحركة إلى جانب التطور الكمي الهائل في قاعدة المعطيات الإقتصادية والاجتماعية ، والزيادات المتلاحقة في مستويات الدخل والمعيشة ، عدد من الاختلالات التي اشتملت قائمتها على عناصر مثل : خلل التركيبة السكانية ، التضخم الوظيفي ، والاعتماد المفرط على دخل النفط .

نتج خلل التركيبة السكانية عن تسارع معدلات استقدام قوة العمل الوافدة للنهوض بأعباء مشروعات البنية الأساسية للبلاد والخدمات الاجتماعية والصحية والتعليمية والشخصية ، حينما كانت القاعدة الوطنية المحدودة كما ونوعا غير قادرة على التصدي لها بعد أن اتسعت وتيرة الإنفاق العام على هذه المشروعات إثر تدفق الثروة النفطية على البلاد . وكانت قوة العمل الوافدة قد شكلت في عام 1970 نحو 75% من إجمالي قوة العمل في الكويت ، وارتفعت هذه النسبة لتصل إلى أكثر من 86% في عام 1980 ، وكذلك في عام 1990 . وتشكل العمالة الوافدة نحو 97% من إجمالي عمال الإنتاج والعمال العاديين في البلاد (بحث القوة العاملة بالعينة لعام 1990) ، كما تشكل نحو 99 % من جملة العاملين في قطاع التشييد والبناء ، ونحو 95% من جملة العاملين في القطاعات الإنتاجية (الصناعة التحويلية والزراعة) ونحو 78% من جملة العاملين في خدمات التعليم والصحة والخدمات الشخصية . أما العمالة الوطنية فيعمل جلها (94%) في قطاعات الخدمات العامة والاجتماعية والمالية والتجارية ، بينما يتوزع الجزء الأكبر من النسبة المتبقية في وظائف إدارية أو كتابية في القطاعات الباقية.

من جانب آخر ، أدى التزام الدولة بتوفير فرص العمل للمواطنين إلى خلق وظائف عامة في الإدارات والمؤسسات الحكومية لا تقابلها أعباء وظيفية فعلية ، مما أنتج جهازا وظيفيا حكوميا مترهلا . وتبلغ نسبة العاملين الكويتيين في القطاع الحكومي نحو 91% من جملة العمالة الوطنية .

وتظهر صورة أخرى من صور الاختلال القطاعي في المساهمة المؤثرة لقطاع النفط الخام في الناتج المحلي الإجمالي للبلاد ، إذ تبلغ هذه المساهمة ما بين 50 إلى 70 % (وفقا للتغير في معدلات الإنتاج والأسعار) بينما لا تزيد نسبة العاملين في هذا القطاع عن نحو 1% من إجمالي القوة العاملة، وذلك بسبب طبيعة الإنتاج الريعي ، والكثافة الرأسمالية العالية للقطاع . ومن نافل القول أن خصوصية هذا القطاع تؤدي إلى ضعف العلاقة بين قيمة الناتج وعنصر العمل ، حيث قيمة هذا الناتج تعتمد على متغيرات خارجية يصعب التحكم بها .

وفي القطاعات غير النفطية ، تستأثر أنشطة الخدمات بمختلف أنواعها العامة والاجتماعية والمالية والتجارية والشخصية بنحو 70% من جملة قوة العمل ، بينما يعمل

نحو 20% في قطاع التشييد والبناء أما النسبة المتبقية فتعمل في القطاعات الإنتاجية (نحو 8% في الصناعة التحويلية و 2% في الزراعة والصيد) . ويتراوح نصيب القطاعات الإنتاجية من الناتج المحلي الإجمالي ما بين 4 و 7% فقط .

وقد ظلت هذه الاختلالات محور تركيز الخطط الخمسية التنموية التأشيرية الأولى والثانية والثالثة (1968/1967 - 1991/1990) ، من غير أن يتحقق تقدم ملموس في معالجتها . ولعل أحد الأسباب الكامنة وراء العجز عن تحقيق مثل هذا التقدم هو الركون إلى مخزون الثروة النفطية ذاتها ، باعتبارها صمام أمان لمستقبل هذا الجيل وكل الأجيال المقبلة ، فكان أن دخل المجتمع الكويتي حالة من التهاون في معالجة المشكلات المتفاقمة ، والتراخي في جدية الرقابة والمحاسبة ، وانعدام التخطيط الفعال على مستوى الإقتصاد الوطني ، مما أدى إلى فقدان العلاقة المتزنة بين الجهد والأجر . وقد نتج عن ذلك غياب كامل لهياكل الرواتب والأجور والمزايا الوظيفية القائمة على أسس علمية أو موضوعية تربط الأجر بأعباء الوظيفة ، ناهيك عن ربطها بالأداء الفعلي لهذه الأعباء. وإذا كان قطاع الأعمال الخاص قد نجح ، من خلال سعيه إلى تحقيق الأرباح ، في تصحيح جزء من الاختلال في العلاقة القائمة بين الجهد والأجر ، فإن القطاع العام، وهو الموظّف الأكبر للأيدي العاملة في البلاد (نحو 209 آلاف موظف بنهاية يونيو عام 1996 ، أي موظف لكل 3 مواطنين ، أو موظف لكل 8 أفراد من السكان)، مازال يعاني من هوة واسعة تفصل معدلات الأجور السائدة في العديد من قطاعاته المختلفة عن الإنتاجية الحدية أو العائد الحدي الصافي للعاملين في هذه القطاعات . ولعل أحد أهم المسببات التي تقف وراء استمرار هذه الهوة الواسعة ، تغليب متخذ القرار في القطاع العام للاعتبارات السياسية والاجتماعية على الاعتبارات الإقتصادية، فأجر الوظيفة العامة بالنسبة له أداة من أدوات توزيع عوائد الثروة النفطية ، ولذلك لجأ ويلجأ إلى توظيف أعداد من العاملين تفوق حجم العمل المطلوب إنجازه في الأنشطة العامة ، فخلق بذلك تضخما وظيفيا سافرا، وتضخما تعويضيا في مخصصات الباب الأول من الموازنة العامة.

حين تقصر أنشطة القطاع الحكومي المتضخمة وظيفيا وتعويضيا سواء في قطاعات الإنتاج السلعي، أو قطاعات الخدمات الاجتماعية ، أو خدمات السيادة (العدل والأمن والشؤون الخارجية والدفاع) في القيام بأعباء وظائفها ومسؤولياتها تجاه المجتمع ، يكتسب موضوع قياس العلاقة بين أجر وإنتاجية الوظيفة العامة أهمية بالغة . وتحاول هذه الورقة التصدي لهذه المهمة ، ألا وهي قياس العلاقة بين الأجر وإنتاجية العمل في الاقتصاد الكويتي . غير أنه من الجدير بالتنويه أن صعوبات كبيرة تقف في طريق هذا القياس . فباستثناء قطاعات الإنتاج السلعي العامة (النفط والكهرباء والماء والتشييد والبناء والإسكان) ، فإن قطاعات الخدمات الاجتماعية والخدمات الأخرى التي توظف نحو 75 % من جملة العاملين في القطاع الحكومي ، لا توفر أي بيانات فعلية عن ناتجها . يضاف إلى ذلك أن طبيعة منتجات غالبية قطاعات الخدمات الاجتماعية إنما هي منتجات وسيطة وذات آثار بعيدة الأمد ، ويحتاج تقدير آثارها إلى مفاهيم وفرضيات واضحة ومحددة . ولذا فإن اهتمام الورقة سينصب فقط على قياس العلاقة بين الأجور وإنتاجية العمل في القطاعات ذات المتغيرات القابلة للقياس.

المنهجية

تعتمد الورقة في التصدي لهذا القياس على استخدام منهجيات قياسية مبسطة لدراسة العلاقة بين المتغيرين موضع البحث ، وتتمثل هذه المنهجيات في دراسة العلاقة بين الإنتاجية الجزئية لعنصر العمل أي الناتج (إجمالي الناتج القطاعي ÷ عدد العاملين في القطاع) ومتوسط أجر العامل في القطاع المعني ، وكذلك في دراسة العلاقة بين تكلفة العمل لكل وحدة منتجة ومتوسط أجر العامل . وقد تم قياس تكلفة العمل لكل وحدة من الناتج من خلال فرضية أن كل دينار من قيمة الناتج الإجمالي إنما يمثل وحدة منتجة ، بينما مثل متوسط معدل التعويضات المدفوعة لكل ساعة عمل تكلفة العمل التي نسبت إلى الوحدات المنتجة (إجمالي التعويضات المدفوعة لكل ساعة عمل ÷ قيمة الناتج المحلي في القطاع المعني) . وتعد هذه المنهجيات على بساطتها من المنهجيات الشائعة في مثل هذه المعالجات ، وعلى الرغم من وجود طرق قياسية أخرى لبيان العلاقة بين هذين المتغيرين ، إلا أنها طرق ، لا تحاكي طبيعة البيانات المتاحة كما لا تتناسب وإطار هذا البحث المعني بقياس العلاقة بين متغيرين على مستوى الاقتصاد القومي والمستوى القطاعي .

وتتكون الورقة من ثلاثة محاور : الأول يعرض مفهوم إنتاجية العمل والمشكلات المتعلقة بقياساتها ، والثاني يعرض مشكلة البيانات المتاحة في الاقتصاد الكويتي ومدى صلاحيتها لقياس إنتاجية العمل أولا ثم مقارنة هذه الإنتاجية بالأجور ، أما المحور الثالث ، فينتقي من البيانات المتاحة ما يتناسب مع منهجيات القياس المشار إليها أعلاه، ومن ثم يلخص النتائج المترتبة على هذا القياس، بما يحقق هدف الورقة وهو التوصل إلى رصد لطبيعة العلاقة بين الأجور وإنتاجية العمل في الاقتصاد الكويتي .

إنتاجية العمل

يعرف الاقتصاديون الإنتاجية بأنها معدل الناتج بوحداته الطبيعية إلى عنصر أو عناصر الإنتاج بوحداتها الطبيعية أيضا. ويثير هذا التعريف في الحقيقة أسئلة يزيد عددها عما يوفره من إجابات ، فالناتج ليس مجرد كمية مقاسه بوحداتها الطبيعية بل يتضمن درجة معينة من الجودة ونوعية محددة من المحتوى ، فكيف يستساغ، إذن ، النظر إلى أجهزة الحاسب الآلي - على سبيل المثال - بكل أنماطها وتقنياتها المتباينة بوصفها وحدات متجانسة ؟ ، ثم هل عناصر الإنتاج ، هي العمل ورأس المال والمواد الأولية والوسيطة ، أم أن قائمة أخرى يحق لها أن تزاحمها مثل الإدارة والتنظيم والإبداع والابتكار؟.[1]

---

(1) English , Jon and A. Marchione, Productivity : a New Perspective, California Management Review , Vol. XXV, No. s, January 1983.

وكان الإقتصاديون قد ميزوا بين نوعين من قياسات الإنتاجية ، الأول هو قياسات الإنتاجية الجزئية التي
ينسب فيها الناتج إلى عنصر واحد من عناصر الإنتاج ، و الثاني هو قياسات الإنتاجية ذات العناصر المتعددة Multifactor Productivity التي ينسب فيها الناتج إلى اكثر من عنصر واحد من عناصر الإنتاج ، أو قياسات الإنتاجية الكلية Total Factor Productivity إذا ما أتسع نطاقها ليشمل مجمل العناصر الفاعلة في العملية الإنتاجية . وينصب اهتمام هذه الورقة على أحد قياسات الإنتاجية الجزئية وهو إنتاجية العمل . وكان نطاق الاعتماد على العلاقة بين الناتج وعنصر العمل كمقياس لما اصطلح عليه بالإنتاجية قد شهد رواجا كبيرا في الأدبيات الاقتصادية في العقود الأربعة الأخيرة. وبالرغم من وجود عناصر أخرى للإنتاج ، إستأثر عنصر العمل باهتمام أكبر في هذا الحقل لأسباب عدة في مقدمتها سهولة القياس الكمي لعنصر العمل (عدد العاملين وساعات العمل) مقارنة بقياس عنصر رأس المال ، والدور الكبير الذي يلعبه عنصر العمل في جميع مراحل الإنتاج.

ويستخدم مقياس إنتاجية العمل للحصول على مؤشرات كمية لمعدلات التغير في العمل المبذول لإنتاج سلع وخدمات في وحدة اقتصادية ما (منشأة أو قطاع أو إقتصاد قومي) أي على مؤشرات قابلة للمقارنة الزمنية أو المكانية.

وكما أشرنا آنفا فإن التغير في العلاقة بين الناتج والعامل أو بين الناتج وساعة العمل لا يقيس في الواقع مساهمة العمل في الإنتاج ، بل يعكس الأثر المترتب على مجموعة من المتغيرات التي تؤثر في حجم وكفاءة الإنتاج إجمالا بما فيها التغيرات التكنولوجية ، درجة استغلال الطاقة الإنتاجية ، إقتصاديات الحجم ، رأس المال المستثمر ، إحلال الطاقة ، طريقة تنظيم الإنتاج ، المهارات الإدارية ، فضلاً عن تغير خصائص القوى العاملة . ولكن لو قبلنا ، على مضض ، التعريف الإقتصادي للإنتاجية عموما ، ولإنتاجية العمل على نحو خاص ، تبقى لدينا مشكلات أخرى تتعلق بطبيعة البيانات الصالحة لتركيب العلاقة بين الناتج والعمل .

قياس إنتاجية العمل

أي ناتج يصلح للاستخدام في معادلة إنتاجية العمل ؟. إن هناك ثلاثة مستويات لقياس الناتج ، الأول هو الناتج الإجمالي الكلي أو بتعبير أدق الإنتاج الإجمالي الذي يتضمن جميع السلع والخدمات المنتجة دون خصم المنتجات الوسيطة التي استهلكت خلال عملية الإنتاج . وإذا ما وقع الاختيار على هذا المستوى من القياس ، فإن عنصر العمل المقابل له يجب أن يكون كليا أيضا بحيث يشمل جميع خدمات العمل الوسيطة مثل الصيانة التي قام بها فنيون من خارج القطاع أو المنشأة . ولو كان قياس الناتج يتم على مستوى الإقتصاد القومي ، فإن اعتماد هذا المستوى من القياس ينطوي على ازدواجية حسابية غير مبررة ، ومن ثم فأن خيار الناتج أي السلع النهائية يتفوق على خيار الإنتاج المشتمل على السلع النهائية والوسيطة أيضا . أما على مستوى القطاع أو المنشأة ، فهناك خلاف حول أفضل المستويات إذ يرى البعض أولوية خيار الإنتاج

على أن يقابلــه عنصر العمل في القطاع أو المنشأة مضافا إليه خدمات عنصر العمل من خارج القطاع أو المنشأة، وذلك لأن واحـدا من أهداف قياس إنتاجية العمل هو المفاضلة بين القطاعات أو المنشآت وفقا لدرجة كفاءة تشغيلها لعنصر العمــل وعمليـــة انتقاء عناصر خدمات العمل الإضافية من خارج هذه القطاعات أو المنشآت أيضا . بينما يرى آخرون التركيز على خيار الناتج وما يقابله من عمل داخل القطاع أو المنشأة ، لأن الهدف هو قياس الكفاءة التي يتميز بهـا عنصر العمل، في هذا القطاع أو هذه المنشأة ، في إضفاء قيمة إضافية على المدخلات من السلع الأولية والوسيطة . ويبدو أن الخيار الثاني يتفوق على الأول لعدد من الأسباب من بينها ملاءمته لأغراض المقارنة بين إنتاجية العمل في المنشأة أو القطاع و إنتاجية العمل على مستوى الإقتصاد القومي التي سبق ترجيح قياسها بخيار الناتج أيضا. أما المستوى الثالث لقياس الناتج فهو الناتج الصافي ، وقد تحفظت جمهرة من الإقتصاديين على استخدامه . فقد رأى جورغنسون وغريليتش، على سبيل المثال، أن خصم إهلاك رأس المال من الناتج الإجمالي إنما يتضمن تمييزا اعتباطيا بين مدخل العمل ومدخل رأس المال حيث أننا لا نخصم في المقابل الإهلاك الذي يتعرض له العامل في العملية الإنتاجية.[2] وفى مسألة الجمع بين المنتجات ، لا يوجد خيار عملي متاح باستثناء الاعتماد على قيمة المنتجات الخاصة في حالة البيانات القطاعية أو القومية . ويمكن في حالة توفر البيانات الكمية على مستوى المنشأة استخدام أوزان ترجيحية مناسبة يتم على أساسها جمع المنتجات .

من جانب آخر ، ينحصر حل إشكالية انعدام التجانس بين وحدات مدخل العمل في اللجوء إلى الأجور باعتبارها مرجحات لعناصر التعلم والمهارة ، وهذا خيار غير موضوعي في كثير من الحالات، بسبب تدخل عوامل اجتماعية وأخرى لا علاقة لها بالكفاءة الإنتاجية للعامل في تحديد مستويات الأجور . ويفضل الاعتماد في قياس مدخل العمل على جملة المشتغلين Persons engagedعوضا عن عدد العاملين Employees إذ تشتمل جملة المشتغلين على العاملين بدون أجر، الذين تعد مساهمتهم في العملية الإنتاجية جزءا لا ينفصل عن مساهمة مدخل العمل بجزئية العاملون بأجر والعاملون بغير أجر .

درجة مواءمة قاعدة المعلومات المحلية لقياسات الأجور والإنتاجية

يتوفر على مستوى الاقتصاد الكلي والقطاعي في الكويت عدد لا بأس به من سلاسل البيانات والإحصاءات المنشورة ذات العلاقة بعنصري العمل والأجور أو أحدهما، ومن أهم هذه السلاسل المتاحة ما يأتي:

1) الحسابات القومية : تنشر الإدارة المركزية للإحصاء المجاميع الرئيسية للحسابات القومية بالأسعار الجارية والثابتة سنويا في سلسلة إحصاءات الحسابات القومية . ويتم إعداد تقديرات هذه الحسابات وفقا لتوصيات نظام الأمم المتحدة للحسابات القومية .

---

[2] Jorgenson . Dale , Z. Griliches, The Explanation of Productivity Change, The Review of Economic Studies, July 1967. P 256.

وتعتمد التقديرات التي تتضمنها هذه الحسابات على البيانات التي تشتمل عليها البحوث الميدانية السنوية مثل بحوث المنشآت ، والحسابات الختامية للدولة ، وإحصاءات التجارة الخارجية ، وبيانات ميزان المدفوعات التي يعدها البنك المركزي ونتائج بحث ميزانية الأسرة ، والمجموعة الإحصائية السنوية ، والنشرات السنوية لإحصاءات أسعار الجملة والتجزئة ، والتقارير السنوية للوزارات والإدارات الحكومية والشركات المساهمة . وتتضمن هذه السلسلة بعضا من البيانات الملائمة لقياس الإنتاجية في مختلف قطاعات النشاط الإقتصادي المحلي وعددها 32 قطاعا ، فضلاً عن الناتج المحلي الإجمالي وقيمة التعويضات المدفوعة إلى العاملين في هذه القطاعات ، و عدد المشتغلين بها . كما تتضمن تقسيما لنشاط القطاعات الإقتصادية بدءا منذ عام 1983 على أساس الملكية (القطاع العام والمشترك و الخاص).

2) البحوث السنوية للمنشآت : تتبع الإدارة المركزية للإحصاء المناهج الدولية المتعلقة بإحصاءات المنشآت في أربعة أنشطة رئيسية : الصناعة (بفرعيها) الاستخراجية والتحويلية ، الخدمات ، التشييد والبناء ، والتجارة (بفرعيها) : الجملة والتجزئة . وتشتمل نشرات البحوث السنوية للمنشآت على بيانات مفيدة لقياس الإنتاجية مثل قيمة الناتج والقيمة المضافة والعمالة وتعويضات العاملين ، وحركة الأصول الثابتة والاستهلاكات وبيانات أخرى كثيرة. وتعتبر إحصاءات الصناعة في هذه السلسلة اكثر دقة وتعبيراً، بالمقارنة مع إحصاءات الأنشطة الأخرى، وذلك بفضل الطبيعة التي يتميز بها النشاط الصناعي ، وطول السلسلة الزمنية لإحصاءات هذا النشاط .

3) المؤشرات الإقتصادية :أعدت الإدارة المركزية للإحصاء سلسلة زمنية من المؤشرات الإقتصادية والمعدلات والعلاقات الفنية عن الفترة 1989 - 1992 . وقد صدرت النشرة الخاصة بهذه المؤشرات في أكتوبر 1995. وتتضمن النشرة بيانات هامة عن إنتاجية المشتغل والعامل باستخدام كل من بيانات الإنتاج الإجمالي و بيانات القيمة المضافة ،ونصيب العامل من الأجور النقدية ، وساعات العمل السنوية للعامل ، وتعويضات العاملين إلى القيمة المضافة، وذلك في كل نشاط من الأنشطة الأربع الرئيسية المشار إليها في الفقرة الخاصة بالبحوث السنوية للمنشآت .

4) بحث القوة العاملة بالعينة : أجرت الإدارة المركزية للإحصاء بحوثا عن القوة العاملة في البلاد بالعينة أربع مرات، الأولى في عام 1973 ، والثانية في عام 1983 ، والثالثة في عام 1988 ، والرابعة في عام 1990 . ويتراوح حجم العينة التي تشتمل عليها هذه البحوث بين 1435 أسرة كما هو في عام 1973 و 12274 أسرة كما هو في عام 1990. وتصور هذه البحوث حجم قوة العمل ونسبتها إلى السكان ، وتحليل قوة العمل وتصنيفها حسب النوع والجنسية والحالة العملية والمستوى التعليمي والاجتماعي والمهنة والنشاط الإقتصادي، وتقدير أعداد المتعطلين وبعض خصائصهم ، والعاملين بأجر نقدي ومستويات أجورهم ومتوسطات ساعات العمل الأسبوعية لهم.

5) تقارير حصر العمالة الحكومية : ضمن أعمال إعداد الخطة الإنمائية الخمسية للسنوات 1996 /95 - 2000 / 99، تعد الإدارة العامة لشؤون التخطيط في وزارة التخطيط تقارير دورية تتابع وترصد التغيرات التي تطرأ على حجم وهيكل العمالة في

جميع الجهات الحكومية ووحدات الجهاز المصرفي، فضلاً عن الشركات المملوكة للدولة أو تلك التي تساهم الحكومة بنسبة 50% أو أكثر من رأسمالها . وتتضمن هذه التقارير بيانات عن تطور القوى العاملة في الأنشطة المذكورة بحسب الجنسية والمجموعات المهنية وبيانات عن حركة التوظف والانسحاب من قوة العمل بحسب الجنسية والمجموعات المهنية أيضا . ورغم محدودية توزيع هذه التقارير إلا إنها لا تتضمن أي بيانات عن الإنتاج أو الناتج أو تعويضات العمالة .

يتبين مما سبق أن كلا من البحوث السنوية للمنشآت وسلسلة إحصاءات الحسابات القومية تمثلان أفضل مصادر البيانات المتاحة محليا لمعالجة قضايا الأجور وإنتاجية العمل . وتجدر الإشارة إلى أن البحوث السنوية للمنشآت تتضمن معظم البيانات التفصيلية المتعلقة بالعمالة التي يوردها بحث القوة العاملة بالعينة . ولا يعتبر الأخير مصدرا مناسبا لقياسات إنتاجية العمل لأنه لا يتضمن البيانات الخاصة بقيمة الإنتاج أو القيمة المضافة . وعلى أيـــة حال، لا تخلو البحوث السنوية للمنشآت أو الحسابات القومية من النواقص والسلبيات عند استخدامهما في هذا الغرض، وذلك لأسباب منها ما تتناوله السطور التالية بالعرض والتحليل .

القصور في البيانات المتاحة :

تتعدد جوانب النقص والقصور في البيانات المتاحة على مستوى الإقتصاد الكويتي عند استخدام هذه البيانات لأغراض قياسات الإنتاجية . ويتناول هذا الجانب من الورقة بعضا من أنواع القصور الذي يحيط ببيانات الحسابات القومية لدولة الكويت وبيانات سلسلة البحوث السنوية للمنشآت عند استخدامها لقياس إنتاجية العمل :

أولاً : إن البيانات التفصيلية لناتج القطاعات والأنشطة المتاحة على مستوى الحد الرابع من التصنيف الصناعي الدولي الموحد ISIC والتي تنشر عادة في سلسلة البحوث السنوية للمنشآت، يتم جمعها بطريقتي الحصر الشامل والعينة . ويتضمن الحصر الشامل عادة الأنشطة التي يقل عدد المنشآت العاملة بها عن 20 منشأة أو جميع المنشآت التي يعمل فيها عشرة مشتغلين فأكثر ، أما العينة فتشمل ماعدا ذلك . ولاشك أن إسقاط بيانات عينة المنشآت التي يعمل فيها أقل من عشرة مشتغلين في نشاط إقتصادي معين على بقية منشآت هذا النشاط ، سواء في ما يتعلق بقيمة الناتج أو عدد العاملين ، كما يتضمن فرضية ثبات العلاقة بين الناتج والعمل بين منشآت العينة والمنشآت الأخرى العاملة في هذا النشاط ، ولذا فإن هذه البيانات لا تناسب أغراض قياس الإنتاجية. وتشكل المنشآت التي تغطى بياناتها بأسلوب العينة عند نشرها على مستوى الحد الرابع نسبة كبيرة من كل مـن إجمالي المنشآت وأعداد المشتغلين والقيمة المضافة التعدادية ، وذلـــك في القطاعات الأساســـية الأربعـــة الـــتي تشـــملها الـــبحوث الســـنوية للمنشـــآت وهى قطاعـــات : الصـناعة،والخدمات، والتشـييد والبـناء ، والـتجارة الداخـلية (الجملـة والـتجزئة)، ويـبين الجدول التالي عدد ونسب هذه المنشآت والمشتغلين فيها وقيمتها المضافة إلى المجموع الكلى لمنشآت القطاعات المذكورة :

بيانات منشآت العينة في البحوث السنوية للمنشآت

القطاع	المنشآت		المشتغلين		القيمة المضافة	
	العدد	النسبة	العدد	النسبة	مليون دينار	النسبة
الصناعة التحويلية	3368	84	16673	28	66	10
الخدمات	5201	86	30858	34	163	29
التشييد والبناء	664	55	4057	6	12	5
تجارة الجملة	2091	87	10636	52	92	51
تجارة التجزئة	11166	97	43206	70	375	76

المصدر : تم حساب هذه البيانات من البحوث السنوية للمنشآت عن القطاعات والسنوات التالية بالتواريخ المقابلة لها:1- الخدمات 1993، ديسمبر 1995. 2 - الصناعة 1993 ، فبراير 1996. 3 - تجارة الجملة والتجزئة 1993، مايو 1996 . 4 - التشييد والبناء 1994 ، نوفمبر 1996 .

ثانياً : إن الدور الواسع للقطاع العام في الإقتصاد الكويتي ، وضخامة حجم هذا القطاع مقارنة بالقطاعات الأخرى ، وسيطرته على الجزء الأعظم من مصادر الثروة والدخل في البلاد، يتطلب معرفة الكفاءة التي تدار بها فعالياته وأنشطته . وإذا كانت صناعة استخراج وتكرير النفط تنتج سلعا نهائية يسهل قياسها وتخضع في العديد من قراراتها الإدارية والإقتصادية للنمط الإداري للشركات الخاصة ، فإن أنشطة الإدارة العامة والأمن والدفاع والخدمات الاجتماعية مثل التعليم والصحة والنظافة وخدمات الإعلام والترفيه ، تحيط بقياس إنتاجيتها صعوبات كبيرة . ففضلا عن غياب التحديد الموضوعي لمخرجات هذه الأنشطة، وهى في الغالب مخرجات وسيطة يصعب تحديد آثارها ، لا تتوفر أي بيانات يعتد بها عن نواتجها المحلية الإجمالية . فالطبيعة التي يقاس بها ناتج هذه الأنشطة في الوقت الحاضر ، تتسم بالخصوصية ، إذ يتم الحصول على نواتجها الإجمالية من قيمة الإنفاق عليها. وحيث أن الجانب الأعظم من الإنفاق الحكومي على هذه الأنشطة يذهب إلى بند الرواتب والأجور (الباب الأول من الموازنة العامة) ، فإن بيانات الناتج " الافتراضي" لها تتناسب بالضرورة
تناسبا طرديا مع عدد العاملين إلى حد كبير ، ومع تعويضات العاملين بقدر أكبر. ويتضمن هذا التناسب
فرضية ضمنية ، غير واقعية ، وهى ثبات العلاقة بين الناتج والعمل في أنشطة الخدمات الاجتماعية الحكومية. وبفعل هذه الفرضية، لا تتوفر بيانات تبعث على الاطمئنان لقياس إنتاجية أنشطة الخدمات

الاجتماعية ، التي تمثل نحو 35 % و 20% من الناتج المحلي الإجمالي النفطي والناتج المحلي الإجمالي عموما على

التوالي (بيانات عام 1995).[3]

وكانت محاولات سابقة لقياس الأداء في الأنشطة الحكومية قد تعثرت بسبب القصور الحاد في البيانات، وغياب التعريف الواضح لمخرجات هذه الأنشطة ، وكذلك غياب التوصيف والتحديد الضروري لمهام وصلاحيات الوظائف العامة .

ويتضمن الناتج المحلي الإجمالي بيانات قطاعات حكومية أخرى يتم الحصول على ناتجها الإجمالي بطرح قيمة مصروفاتها من قيمة إيراداتها، مثل الكهرباء والغاز والمياه. ونظرا لتمتع منتجات هذه القطاعات بالدعم الحكومي ، فإن مساهمتها في الناتج المحلي الإجمالي تكون سالبة في الغالب (58- ، 44- ، 10- مليون دينار كويتي تقريبا في الأعوام 1993 و 1994 و 1995 على التوالي) .[4] ومثل هذه البيانات لا تتناسب قطعا مع حاجة قياسات إنتاجية العمل ، ولعل البديل الأفضل في مثل هذه الحالة هو استخدام بيانات الناتج الفعلي ، أي، على سبيل المثال ، الكيلو واط ساعة للكهرباء والجالون للماء ، والمتر المكعب للغاز .

وربما يبدو الحل السابق شافيا للوهلة الأولى ، ولكن، وبالنظر إلى طبيعة مثل هذه الأنشطة، تنشأ صعوبة أخرى ، ذلك أن الدور الذي يلعبه عنصر العمل في إنتاج الكهرباء والغاز والمياه يبدو ضئيلا بالمقارنة مع الدور الذي تلعبه الأصول الرأسمالية ، وبالتالي فإن معدل التغير في مخرجات هذا القطاع إلى التغير في مدخل عنصر العمل قد يكون مضللا إلى حد كبير. وتكفي قراءة بيانات إنتاجية وزارة الكهرباء والماء للتدليل على ذلك. فقد انخفض عدد العاملين في الوزارة من نحو 11 ألفا في عام 1989 إلى 6 آلاف في عام 1995 أي بنسبة 46% ، بينما سجل إنتاج الكهرباء وإنتاج الماء زيادات نسبها على التوالي 13% و 29% خلال هذه الفترة ، ويبين الجدول التالي هذه البيانات والأرقام القياسية التي تقابلها :

" انتاجية " العمل في وزارة الكهرباء والماء

السنة	عدد العاملين	إنتاج الكهرباء MKWH	إنتاج الماء Mgallon	مؤشر إنتاج الكهرباء	مؤشر إنتاج الماء	مؤشر عدد العاملين	إنتاجية الكهرباء	إنتاجية الماء
1989	11066	21085	47607	100	100	100	100	100
1990	6000	23724	61546	113	129	54	208	238

المصدر : حسبت بيانات هذا الجدول من كتاب الإحصاء السنوي لوزارة الكهرباء والماء بجزئية الأول : الكهرباء والثاني: المياه لسنة 1996.

ثالثاً : يتم قياس الناتج المحلي الإجمالي لدولة الكويت بطريقتين : الأولى هي جمع قيمة السلع والخدمات النهائية المنتجة بواسطة القطاعات الإقتصادية المختلفة ،والثانية هي جمع قيمة الإنفاق على السلع والخدمات لأغراض الاستهلاك والاستثمار الخاص والحكومي وصافي التجارة الخارجية. و هناك طريقة ثالثة هي طريقة الدخل التي لا يتم

[3] التقديرات المعدلة والأولية للحسابات القومية خلال السنوات من 1993 – 1995 ، وزارة التخطيط ، مايو 1996 .

[4] المصدر السابق .

استخدامها في الكويت بسبب عدم توفر بياناتها ، وهي تقيس الناتج المحلي الإجمالي بجمع الدخول الناتجة عن تعويضات العاملين وأرباح أصحاب رؤوس الأموال وفوائد الدائنين .... الخ . وتنشأ عادة فروق إحصائية بين قيمة الناتج المحلي الإجمالي المحتسب بطريقة قيمة الناتج أو قيمة الإنفاق على الناتج وبين قيمته محسوبا بطريقة الدخل . وسبب هذه الفروق الإحصائية هو تضمين الناتج المحلي الإجمالي قيماً لا تقابلها ساعات عمل أو تعويضات فعلية.[5] ولذا، فإن بيانات الناتج المحلي الإجمالي المحتسبة بطريقة الدخل أقرب إلى بيانات مدخلات العمل من بيانات الناتج المحتسبة بالطرق الأخرى .

رابعاً : للنسبة العالية التي يساهم بها قطاع إنتاج النفط الخام والغاز الطبيعي في الناتج المحلي الإجمالي لدولة الكويت (74%، 50% ، 40% في الأعوام 1976 ، 1985 ، 1995 على التوالي)، والطبيعة الخاصة لهذا القطاع الذي يتغير ناتجة تبعا لتغير معطيات السوق الدولية بصورة أساسية ، ويتغير بصورة أقل حدة تبعا لتغير معطيات الاستثمار الرأسمالي ، وبصورة لا تكاد تكون ملموسة تبعا لتغير مدخل العمل ، أثر مضلل عند استخدام بيانات الناتج المحلي الإجمالي في قياسات الإنتاجية عموما وقياسات إنتاجية العمل على نحو خاص .

خامساً: حيث يصعب توفر البيانات الملائمة لقياسات الإنتاجية، أي بيانات المخرجات والمدخلات بوحداتها الطبيعية، يلجأ الباحثون إلى إحلال بيانات قيم المخرجات والمدخلات محل الوحدات الطبيعية بعد التخلص من
أثر التغيرات التي تطرأ على أثمان هذه المدخلات والمخرجات وذلك بنسبتها إلى الأرقام القياسية السعرية المناسبة . ولا تخلو هذه المعالجة من المثالب ، وبخاصة في حالة قياس الإنتاجية ، فالرقم القياسي للأسعار الذي يتم بناؤه من أسعار عينة مختارة من السلع أو الخدمات لا يميز بين تغيرات الأسعار التي تحدث بفعل التضخم النقدي وبين تلك التغيرات التي تحدث نتيجة لتحسن في جودة السلعة أو أدائها ، وهو تحسن يعبر ضمنيا عن زيادة في الإنتاجية . وتتطلب معالجة بيانات المخرجات الخاصة بقطاع أو صناعة معينة استخدام رقم قياسي لأسعار السلع ذات العلاقة بمنتجات هذا القطاع أو الصناعة ، وحيث يتعذر في الغالب توفر مثل هذا الرقم، يلجأ الباحثون إلى استخدام الرقم القياسي العام لأسعار المستهلك ، أو الرقم القياسي لأسعار منتجات صناعة أخرى ، وهى أرقام قد لا تعبر عن حقيقة التغيرات التي تحدث في أسعار منتجات القطاع المعنى ، واستخدامها قد يقلل أو يعظم من شأن التغيرات التي تحدث في كمية المخرجات المنتجة في القطاع أو الصناعة المعنية .

سادساً: يتم جمع بيانات العاملين أو المشتغلين خلال شهر معين من شهور السنة ، وهي لا تعبر بالضرورة عن العدد الفعلي للعاملين أو المشتغلين خلال السنة ، إذ أن هناك إضافات واستغناءات إلى وعن العمالة تحدث خلال السنة، ولهذه الإضافات والاستغناءات أثرها على المخرجات ، وهو أثر لا يدخل في الاعتبار عند احتساب نسبة الناتج المتحقق خلال السنة إلى عدد العاملين المسجل في شهر معين من شهور تلك السنة .

---

[5] من أمثلة هذه القيم ، القيمة الايجارية الافتراضية المقدرة للمساكن التي يقطنها ملاكها ، وهى قيمة لا تقابلها ساعات عمل أو تعويضات لهؤلاء الملاك .

سابعاً: عند ترجيح عدد العاملين أو المشتغلين بساعات العمل أو بالأجور للحصول على بيان ذو مغزى أفضل لمدخل العمل ، تواجهنا مشكلات عدة أهمها : (أ) أن ساعات العمل محسوبة على أساس ساعات العمل المدفوعة الأجر ، وليس ساعات العمل الفعلية ، فهناك عدد كبير من أيام العطل غير المنتظمة (أي غير أيام الجمع التي تستثنى عادة في حساب أيام العمل و أيام الخميس التي ينبغي استثناؤها أيضا في القطاع الحكومي)، مثل الإجازات المرضية ، والسنوية، وأيام التعطل الأخرى . وبالتالي، فإن مدخل العمل المرجح بالساعات قد يضخم أو يقلل من التغير الفعلي المتحقق في هذا المدخل.[6] ولا تتضمن بيانات العمل بنودا خاصة بساعات عمل المشتغلين بدون أجر مما يفقدها عنصرا هاما من عناصر الترجيح . ويعتبر عاملا بدون أجر كل من يعمل في المنشأة من دون مقابل محدد ولمدة لا تقل عن ثلث وقت الدوام الرسمي للمنشأة . وتجدر الإشارة إلى أن معظم المتخصصين في قياسات الإنتاجية يجمعون على أهمية توفر الساعات الفعلية للعمل عوضا عن الساعات المدفوعة الأجر (جورغنسون و غالوب وفرومينى 1987 ، كندريك 1961 و 1973 و 1983 ،كندريك وغروسمان 1980 ، دينسون 1961...). بيد أن معظم الدراسات تضطر إلى استخدام مدخل العمل مرجحا بالساعات المدفوعة الأجر بسبب عدم توفر البيانات الأخرى.[7] **(ب)** لا تعكس الأجور في الكويت الإنتاجية الحدية ، أو الإنتاجية المتوسطة للعامل ، ولا تعبر تعبيرا دقيقا في الكثير من الحالات عن سنوات التعلم أو الخبرة أو المهارة المكتسبة ، وهى ليست أجورا تنافسية ، بأي حال من الأحوال ، وذلك بسبب تدخل عوامل شخصية و اجتماعية ومؤسسية في تحديدها. ولذا فإن ترجيح مدخل العمل في الإقتصاد الكويتي بتعويضات العمالة لا يمثل حلا مناسبا للحد من مشكلة النظر إلى وحدات العمل بوصفها وحدات متجانسة .

ثامناً: تجمع الإدارة المركزية للإحصاء، في البحث السنوي للمنشآت، بيانات عن المنشآت خلال السنة الميلادية، وتعالج الإدارة حالة المنشآت التي توفر بياناتها على أساس سنوات محاسبية تختلف عن السنة الميلادية من خلال اعتماد بيانات السنة المحاسبية التي تقع أغلب شهورها ضمن السنة الميلادية موضع البحث، ولا تتناسب مثل هذه المعالجة مع ما تتطلبه قياسات الإنتاجية من مواءمة دقيقة بين الفترات التي تعبر عنها البيانات الإحصائية وبين فترات البيانات التي تستخدم لمعالجتها أو لدمجها معها بهدف الحصول على أرقام تجميعية أو قطاعية .

الدراسات السابقة:

بتكليف من مؤسسة الكويت للتقدم العلمي في عام 1987 ، عمل فريق علمي في إعداد أول دراسة متعمقة عن الإنتاجية وسبل تحسينها في الكويت، واستغرق إنجاز تلك الدراسة عامين كاملين. وقد تضمنت الدراسة نموذجين لقياس الإنتاجية اعتمد الأول على

---

[6] بدأ مكتب إحصاءات العمل Bureau of Labor Statistics في الولايات المتحدة في مطلع عقد الثمانينات بمعالجة هذه المشكلة عن طريق جمع البيانات من عينة تضم 4000 منشأة يتم إسقاط بيانات ساعات العمل الفعلية لها على بقية المنشآت، وقد عرفت ساعة العمل لهذا الغرض بأنها الوقت المنصرف فعليا في مكان العمل بما فيه فترات الراحة وتجهيز المكاتب .

[7] Jorgenson, Dale, Gallop, F., Fraumeni, B., Productivity and U.S. Economic Growth, Harvard University Press, 1987 . P.101.

استخدام بيانات السلسلة الزمنية المتاحة لدى الإدارة المركزية للإحصاء ، بينما اعتمد الثاني على استخدام بيانات مقطعية تم جمعها من عينة من المنشآت الصناعية عددها 639 منشأة . وقد شملت دراسة السلسلة الزمنية فترتين: الأولى هي الفترة 1976-1979 وأطلق عليها فترة الرواج، والثانية ، 1980 - 1985، وأطلق عليها فترة الانكماش. وقد تم حساب الإنتاجية الكلية وإنتاجية العمالة للإقتصاد الكويتي إجمالا وللقطاعات الإقتصادية تفصيلا خلال هاتين الفترتين. وتبين من نتائج الدراسة أن 3 قطاعات فقط حققت خلال الفترات الزمنية المشار إليها نتائج إيجابية بالنسبة لإنتاجية العمل هي على الترتيب النقل والمواصلات والزراعة والصناعة التحويلية . أما بالنسبة للإنتاجية الكلية ، فقد حقق قطاع الزراعة وحده نموا إيجابيا في إنتاجيته خلال فترة الدراسة . واستخدمت الدراسة المقطعية من خلال نموذج كمي لتحديد العوامل المؤثرة على الإنتاجية في الاقتصاد الكويتي.[8]

وفي حدود المعلومات المتاحة للباحث ، لا تتوفر دراسات أخرى في موضوع الإنتاجية أو في موضوع العلاقة بين الإنتاجية والأجور في الاقتصاد الكويتي. وتعد هذه الموضوعات من مجالات البحث الخصبة التي تستحق قدرا اكبر من المتابعة والاهتمام .

العلاقة بين إنتاجية العمل والأجور

استخدم مفهوم الإنتاجية الجزئية لعنصر العمل الذي سبقت الإشارة إليه في البند المتعلق بإنتاجية العمل في مقدمة هذه الورقة في تقدير متوسط الإنتاجية في أربعة قطاعات أساسية ، ثم تمت مقارنة متوسطات الإنتاجية في كل قطاع من هذه القطاعات عبر الزمن بمتوسط أجر العامل في القطاع ، وجاءت النتائج على النحو التالي :

1. قطاع الخدمات الاجتماعية العامة :

كما سبقت الإشارة ، لا تتوفر بيانات فعلية عن الناتج في قطاع الخدمات الاجتماعية الحكومية أو خدمات السيادة . وتشمل هذه الخدمات : الإدارة العامة والدفاع ، التعليم ، الصحة ، التأمين الاجتماعي والرعاية الاجتماعية والإسكان وخدمات المجتمع ، الخدمات الإعلامية والترفيهية والثقافية والخدمات الإقتصادية (وزارتا التجارة والمالية ...) . وقد تم قياس إنتاجية هذه الخدمات من واقع البيانات الافتراضية التي تنشر في إحصاءات الحسابات القومية والتي يتطابق فيها ناتج هذه الخدمات مع الإنفاق عليها . وحيث أن الجزء الأعظم من الإنفاق على هذه الخدمات يذهب إلي بند الأجور والمرتبات ، فقد تطابق منحنى إنتاجية القطاع محسوبا من واقع إنتاجية ساعة الموظف في القطاع الحكومي مع منحنى متوسط الأجر في هذا القطاع .

[8] كان الباحث أحد أعضاء فريق الدراسة ، وقد نشرت مؤسسة الكويت للتقدم العلمي هذه الدراسة في 6 مجلدات في طبعتين صدرت الأولى في عام 1989 ، والثانية في عام 1996 .

ويبين الشكل البياني رقم (1) الرقم القياسي للإنتاجية في قطاع الخدمات العامة والرقم القياسي لمتوسط الأجر في هذا القطاع خلال الفترة 1983 – 1992 باستثناء عامي 1990 و 1991 باعتبارهما سنتين غير طبيعيتين ، وذلك باعتماد سنة 1983 بوصفها سنة أساس .

شكل رقم (1)

الخدمات الاجتماعية العامة : الانتاجية مقابل متوسط الأجر

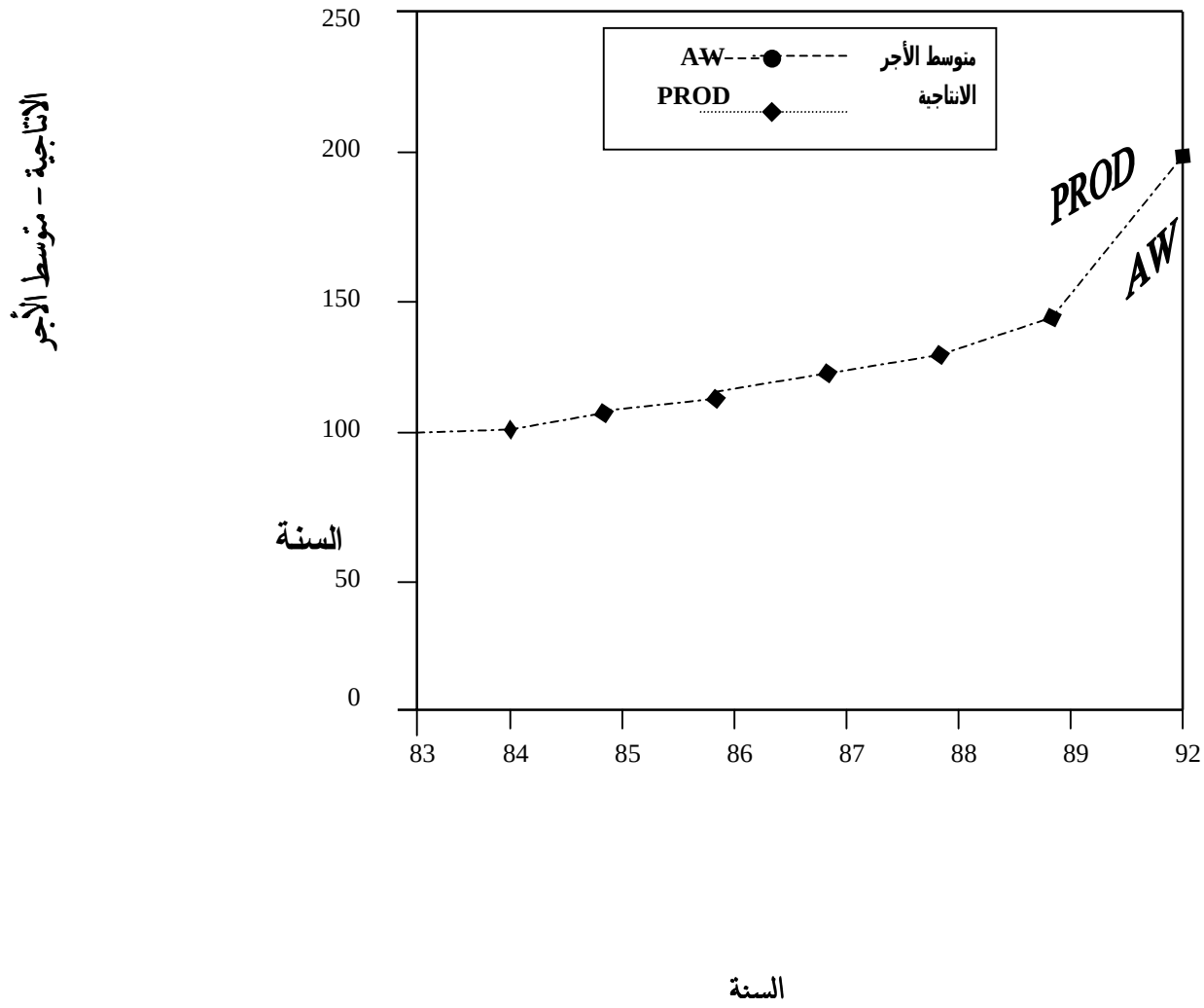

2. القطاع العام :

تم تطبيق القياس ذاته على مجمل القطاع العام بحيث تضمن إلى جانب قطاع الخدمات الاجتماعية وخدمات السيادة ، جميع الأنشطة الحكومية بما فيها قطاع الإنتاج السلعي وقطاع الخدمات الإنتاجية (النقل والتخزين والمواصلات والمال والتأمين) ، وذلك بهدف تلمس الفروق بين إنتاجية مجمل القطاع الحكومي ومتوسط الأجر . ويتبين من الشكل البياني رقم (2) الخاص بالقطاع العام أن متوسط الأجر الحكومي يتحرك في اتجاه صعودي لا علاقة له بتقلبات ناتج قطاعات الإنتاج السلعي أو قطاع الخدمات الإنتاجية .

شكل رقم (2)
القطاع العام : الانتاجية مقابل متوسط الأجر

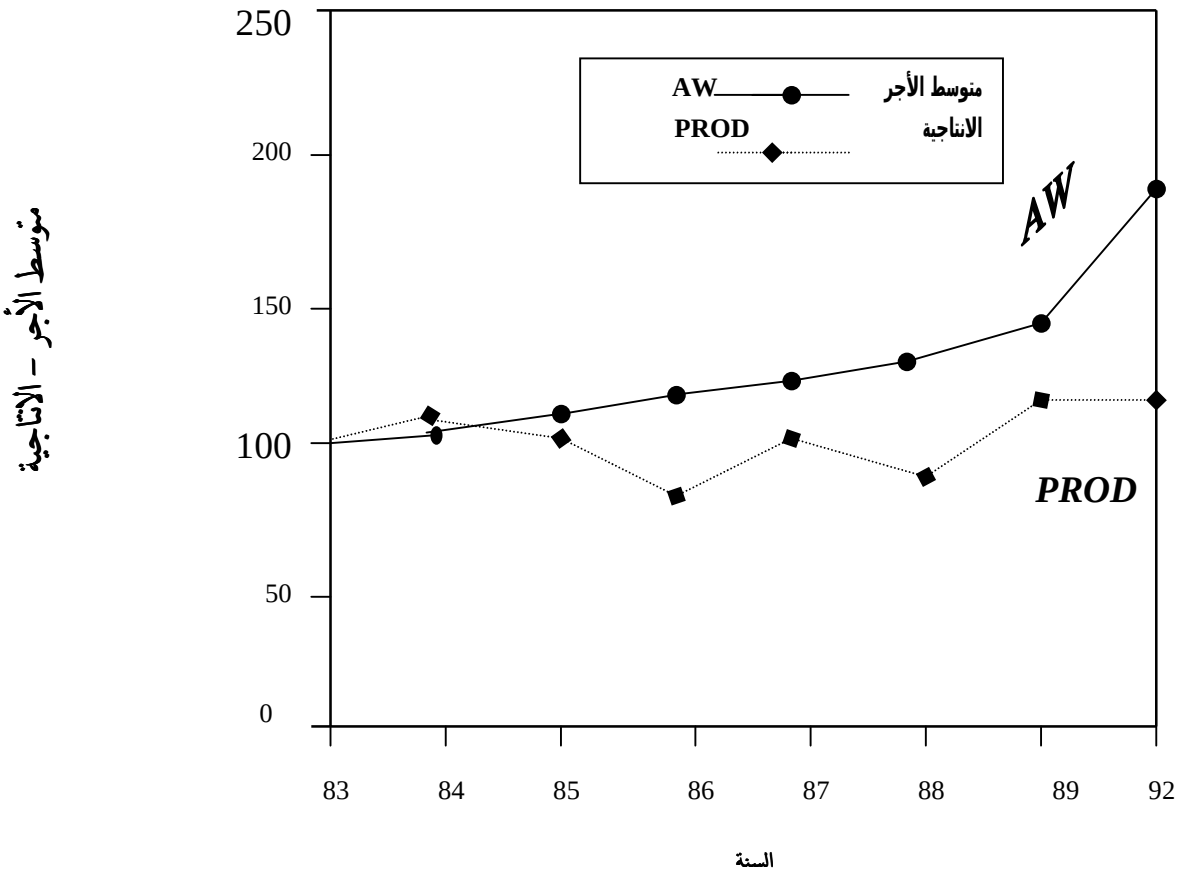

3. القطاع الخاص :

عندما طبق قياس إنتاجية العمل ومتوسط الأجر على بيانات القطاع الخاص ، كما هو واضح من الشكل البياني رقم (3) ، تبين أن هناك درجة عالية من الارتباط بين المتغيرين . وتتسق نتائج الفترة من عام 1986 إلى عام 1989 اتساقا تاما مع اتجاه التغيرات المرصودة في العلاقة بين هذين المتغيرين في قطاع الأعمال في الولايات المتحدة خلال الفترة 1960-1988.[9] وليس بالضرورة أن تتماثل العلاقة بين المتغيرين أو تتباين كما هو الحال في الفترة المشار إليها ، فالعوامل التي تؤثر في إنتاجية العمل مختلفة عن العوامل التي تؤثر في متوسط الأجر. وقد لا تعكس هذه النتائج مسار العلاقة الحقيقية بين المتغيرين بدقة كافية ، وذلك بسبب ضخامة حجم البيانات المقدرة على أساس العينة في القطاع الخاص . ويتبين من الشكل البياني وجود درجة عالية من التفاعل بين إنتاجية العمل في القطاع الخاص وبين الدخل المتحقق في القطاع النفطي، أو القدرة الانفاقية للقطاع الحكومي ، كما هو الحال في عامي 1986 و 1992 ، وقد يرجع ذلك إلى ارتباط جزء لا بأس به من أنشطة القطاع الخاص بالإنفاق الحكومي مثل قطاع المقاولات العامة .

شكل رقم (3)

القطاع الخاص : الانتاجية مقابل متوسط الأجر 1983 - 1992

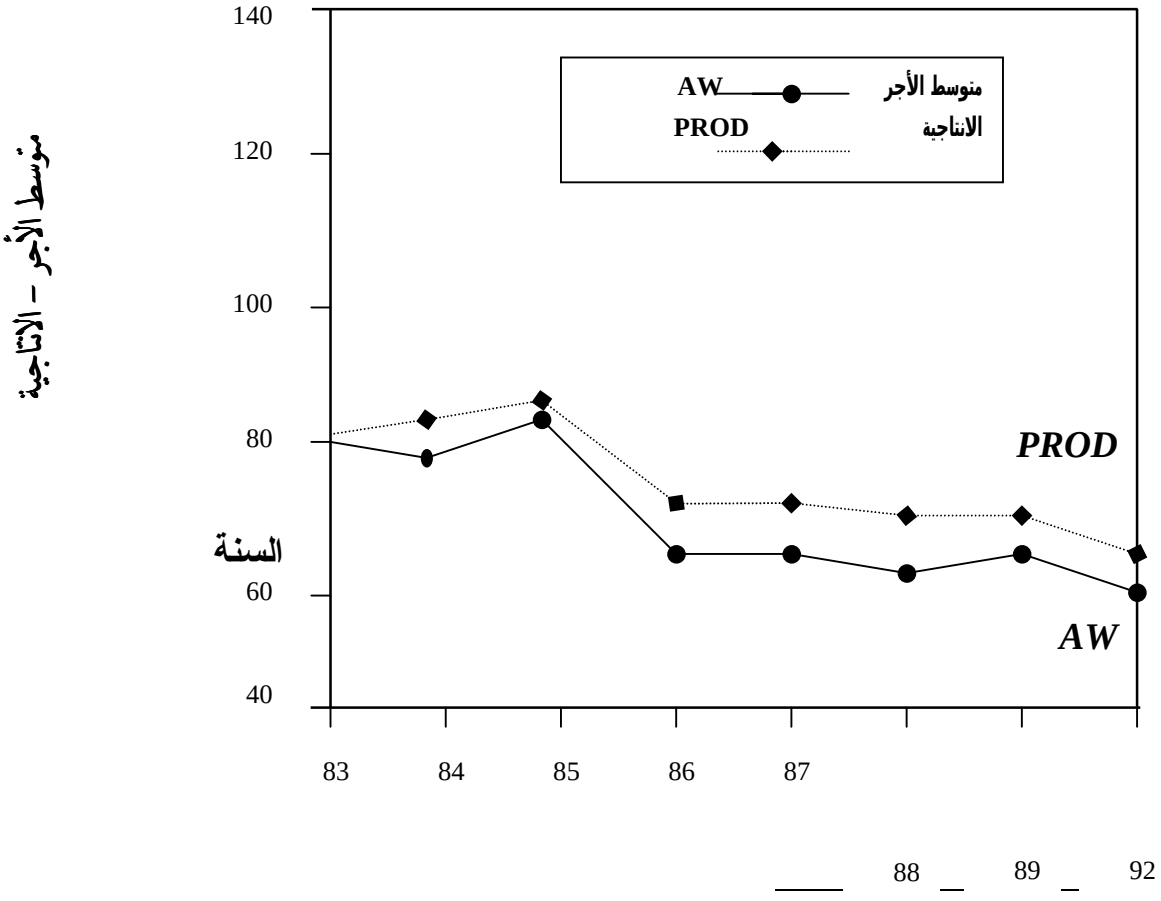

(9) Productivity and the Economy: A Chartbook, Bureau of Labor Statistics, U.S. Department of Labor, Bulletin 2298, March 1988.

4. قطاع الصناعة التحويلية :

يرجع انتقاء قطاع الصناعة التحويلية في هذه الدراسة إلى توفر سلسلة زمنية لا بأس بها من البيانات الملائمة لقياس إنتاجية العمل ومتوسط الأجر في هذا القطاع خلال الفترة 1979 - 1993 ، والى الاطمئنان إلى متغيرات هذا القطاع وخاصة في جانب تقدير المخرجات لكونها سلعا نهائية . وقد أظهرت بيانات القطاع ، كما يتبين من الشكل البياني رقم (4) انخفاضا في معدلات نمو إنتاجية العمل خلال الفترة 1979 - 1984 خلافا للاتجاه العام لمعدلات النمو في متوسط الأجر ، ثم اتسم كلا المتغيرين بالاتجاه التصاعدي خلال الفترة 1984 - 1987 . وشهدت سنة 1988 ارتفاعا ملموسا في إنتاجية العمل نتيجة للأثر الإيجابي الذي أحدثه خروج الاقتصاد المحلي من مرحلة الانحسار التي شهدها منذ بدء الحرب العراقية – الإيرانية في عام 1980 مرورا بأزمة سوق الأوراق المالية في عام 1982 وأزمة السوق النفطية خلال السنوات السبع الأولى من عقد الثمانينات . ويمكن أيضا ملاحظة التفاعل ، بين متوسط الأجر وإنتاجية العمل خلال الفترة اللاحقة لعام 1988 . ولا غرابة في وجود الانفصام الواضح بين المتغيرين خلال الفترة الأولى من المقارنة، فذلك عائد إلى طبيعة القطاع الصناعي الذي تتسم استثماراته بالطابع الطويل الأجل. ولقد أدت زيادة العوائد النفطية خلال عقد السبعينيات وأوائل الثمانينيات، وما رافقها من رواج اقتصادي، إلى توسع كبير في أحجام الطاقات الإنتاجية في هذا القطاع وزيادة في مستويات الأجور بغية استقطاب المهارات للعمل في أنشطته، غير أن انحسار الفورة النفطية في عقد الثمانينيات وما صاحب ذلك من تبعات سلبية أدى إلى تقلص معدلات الإنتاج الصناعي والى وجود طاقات إنتاجية فائضة في هذا القطاع.

شكل رقم (4)

الصناعات التحويلية : الانتاجية مقابل متوسط الأجر 1979 - 1993

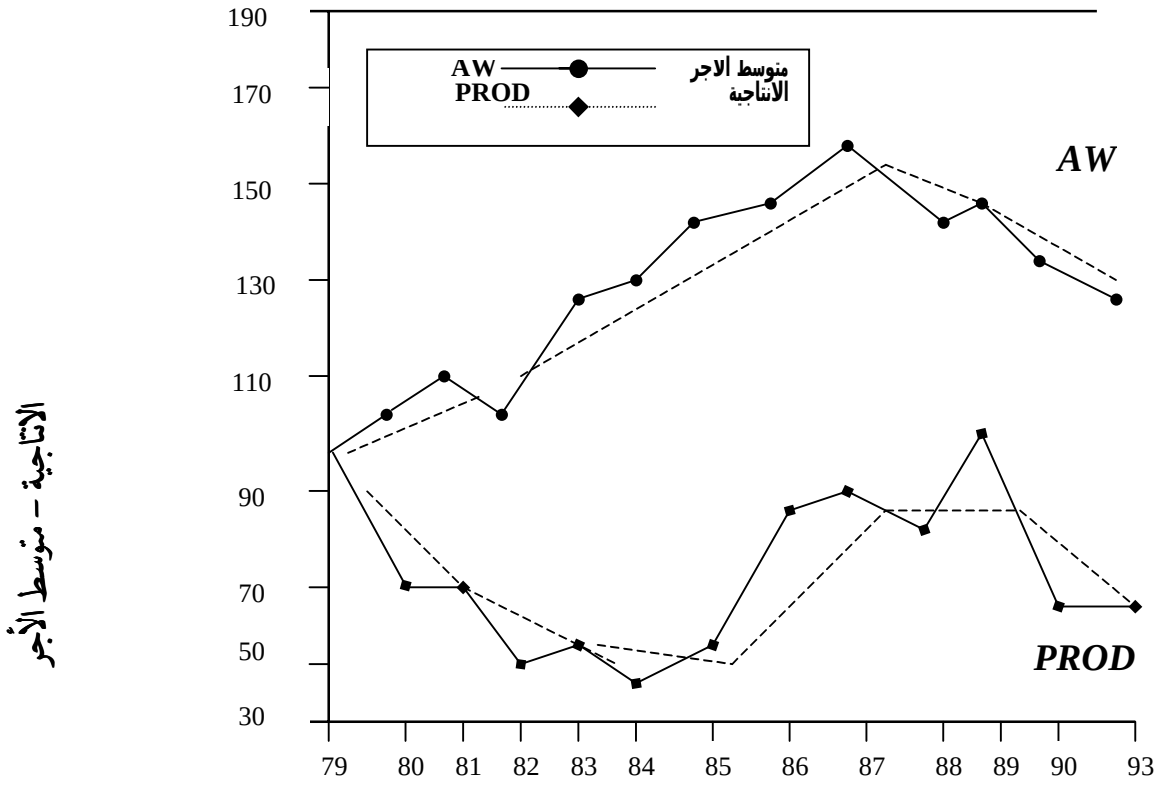

الأجور وتكلفة العمل لكل وحدة

يؤدي التطور السريع والمتواصل في فنون وتقنيات الإنتاج بشتى قطاعاته : الزراعة والصناعة والخدمات، إلى تحسن كبير وملموس في إنتاجية العمل. وينتج عن هذا التحسن في الإنتاجية انخفاض في نصيب الوحدة المنتجة من تكلفة العمل، أي تكلفة العمل لكل وحدة. ومع حدوث التحسن في إنتاجية العمل، فإن زيادة معدل أجر العامل قد لا تتسبب في ارتفاع تكلفة العمل لكل وحدة ، بل وربما تكون مصحوبة بانخفاض في هذه التكلفة ، ويتحدد ذلك بطبيعة الحال في ضوء معدل التحسن المتحقق في إنتاجية العمل مقارنا بمعدل الزيادة المتحققة في الأجور . وكانت مسألة توزيع المزايا أو العوائد المتحققة من تحسن الإنتاجية بين عناصر الإنتاج في صورة زيادات في معدلات الأجر أو الريع أو الفائدة أو الربحية، وبين المستهلك في صورة انخفاض في سعر المنتج قد استأثرت باهتمام العديد من الإقتصاديين.[10]

وقد ركزت النظرية الحديثة للأجور على أهمية الحاجة إلى ربط معدل أجر العامل بسعر السلعة ، أي المحافظة على معدل مستقر للأجر الحقيقي ، وذلك لمنع تصاعد تكلفة العمل لكل وحدة منتجة.[11] وقد أشار هكس في " نظرية الأجور " إلى هذه المسألة حين رأى أن تحقيق الاستقرار في أسعار السلع والخدمات والمحافظة على حالة التشغيل، أو التوظف الكامل، مرهون بربط الأجور الحقيقية بإنتاجية العمل.

وانطلاقا من أهمية العلاقة بين معدل الأجر و تكلفة العمل لكل وحدة ، تم قياس هذه العلاقة على مستوى الإقتصاد الكويتي ككل (الشكل البياني رقم 10) وعلى مستوى كل من قطاع الخدمات الاجتماعية الحكومية (الشكل البياني رقم 5) والقطاع العام إجمالا (الشكل البياني رقم 6) والقطاع الخاص (الشكل البياني رقم 7) وقطاع الصناعة التحويلية (الشكل البياني رقم 8)وقطاع إنتاج النفط الخام والغاز الطبيعي (الشكل البياني رقم 9).

وقد لجأ الباحث في هذا القياس إلى الاعتماد على إحصاءات الحسابات القومية ، بحيث نظر إلى كل
وحدة نقدية (الدينار) المسجلة في قياس الناتج المحلى بسعر المنتج بوصفها وحدة منتجة، ونظر إلى تكلفة
العمل لكل وحدة بوصفها معدل التعويضات المدفوعة لساعة العمل مقسومة على هذه الوحدات النقدية.

---

(10) Anton, Frank, Wages and Productivity : the New Equation, the Copp Clark Publishing Co., Toronto, 1969.

(11) يشير المرجع السابق في هذا الصدد إلى جلسة استماع عقدتها لجنة مشتركة في الكونجرس الأمريكي في 31 يناير 1968 تحدث فيها جون كندريك تحت عنوان :The Wage-Price Issue: the need for Guideposts.

شكل رقم (5)

الخدمات الاجتماعية العامة : متوسط الأجر مقابل تكلفة وحدة العمل

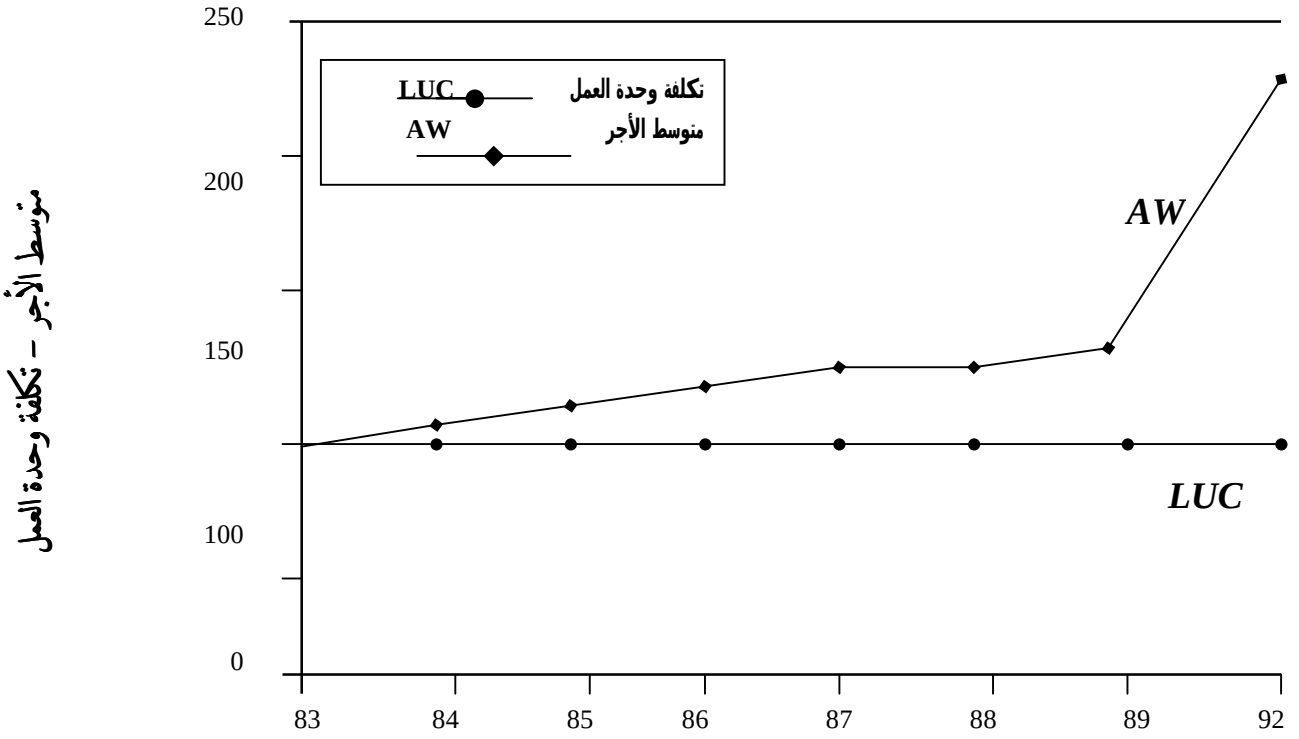

شكل رقم (6)

القطاع العام : متوسط الأجر مقابل تكلفة وحدة العمل 1983 - 1992

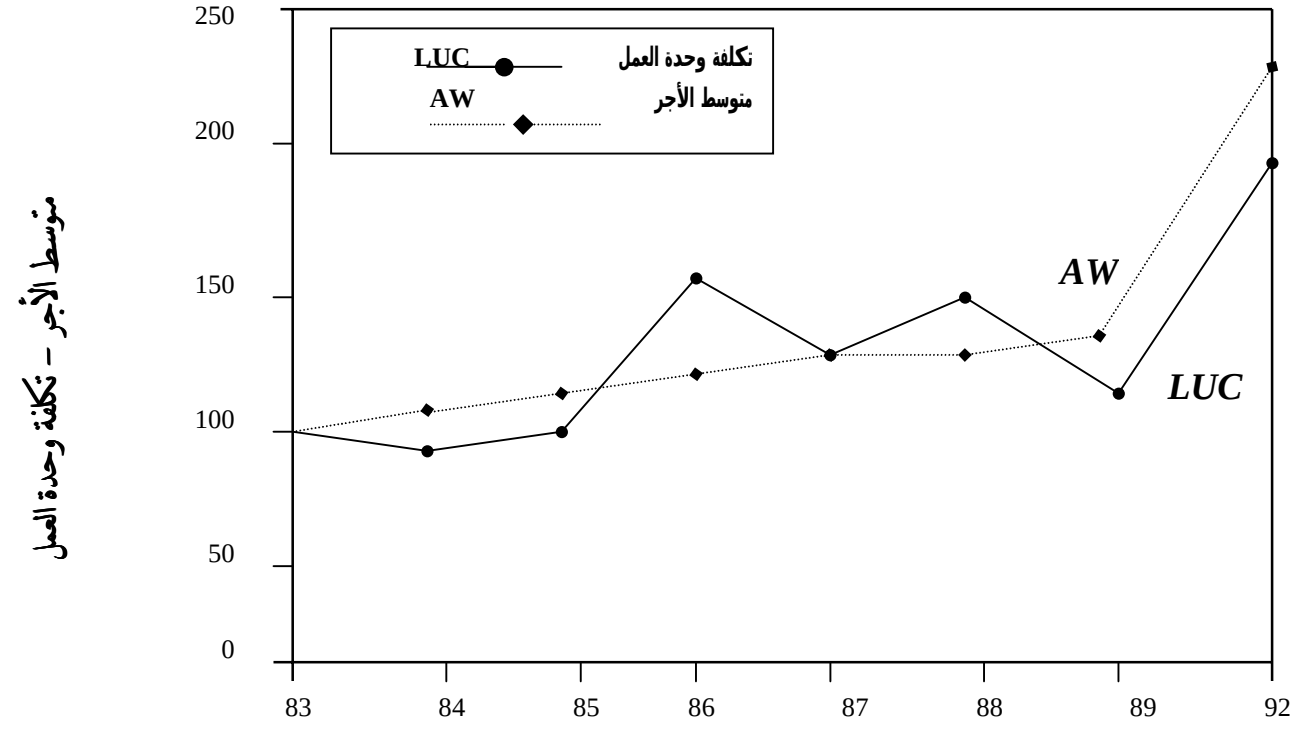

شكل رقم (7)

القطاع الخاص : متوسط الأجر مقابل تكلفة وحدة العمل 1983 - 1992

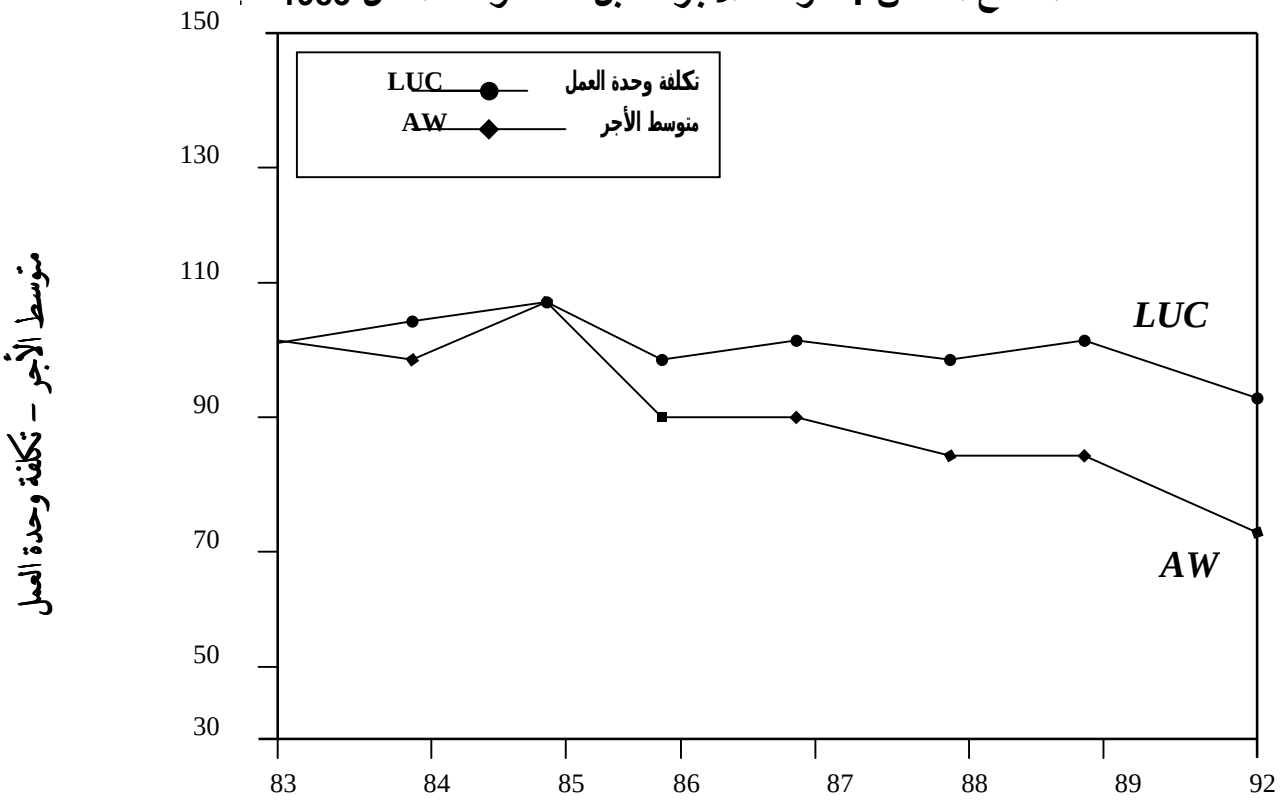

شكل رقم (8)

الصناعات التحويلية : متوسط الأجر مقابل تكلفة وحدة العمل 1979 - 1993

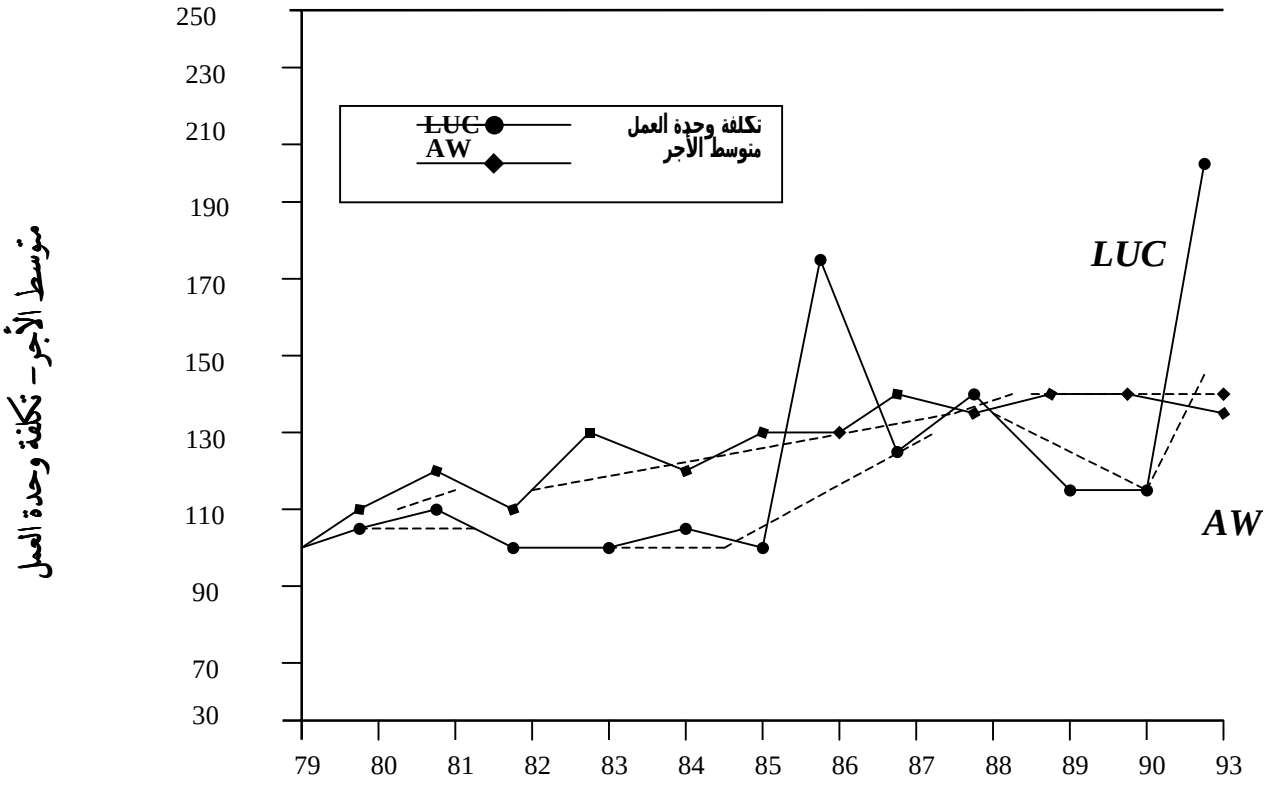

شكل رقم (9)

قطاع النفط والغاز : متوسط الأجر مقابل تكلفة وحدة العمل 1979 - 1993

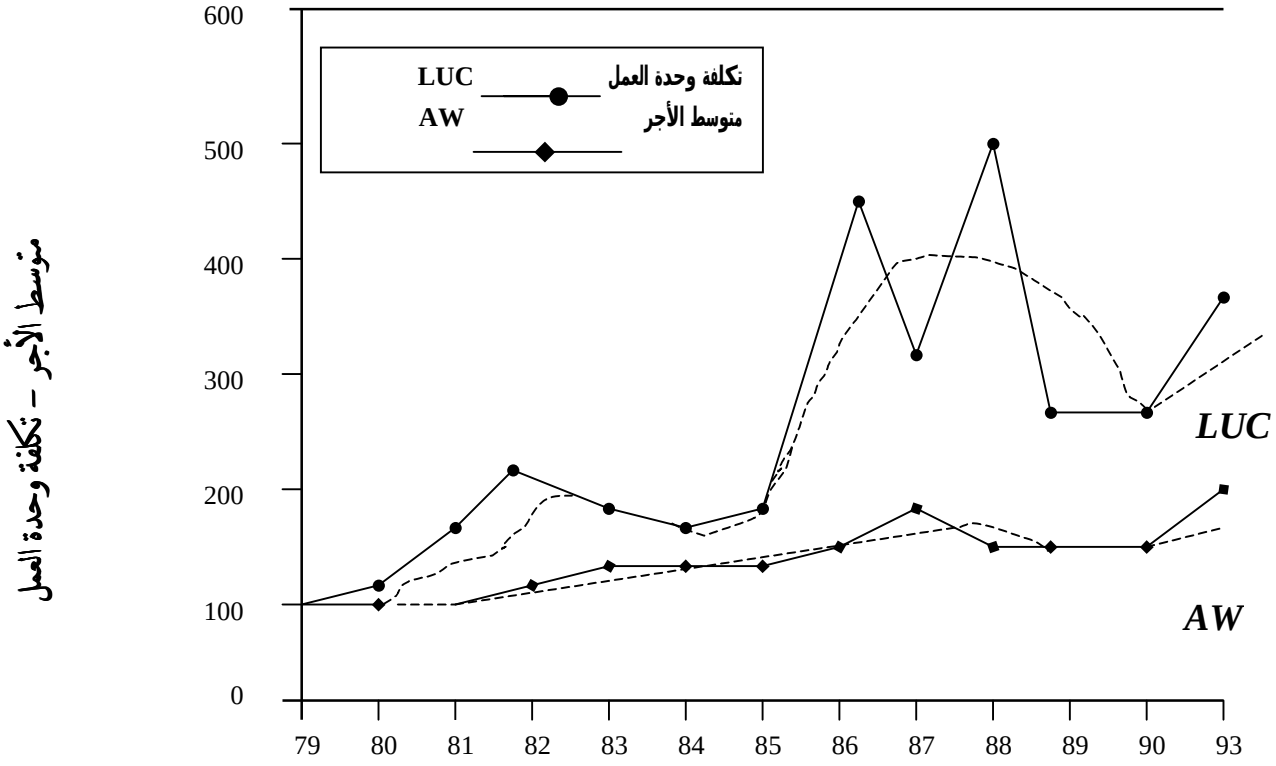

شكل رقم (10)

الاقتصاد الكويتي : متوسط الأجر مقابل تكلفة وحدة العمل 1983 - 1992

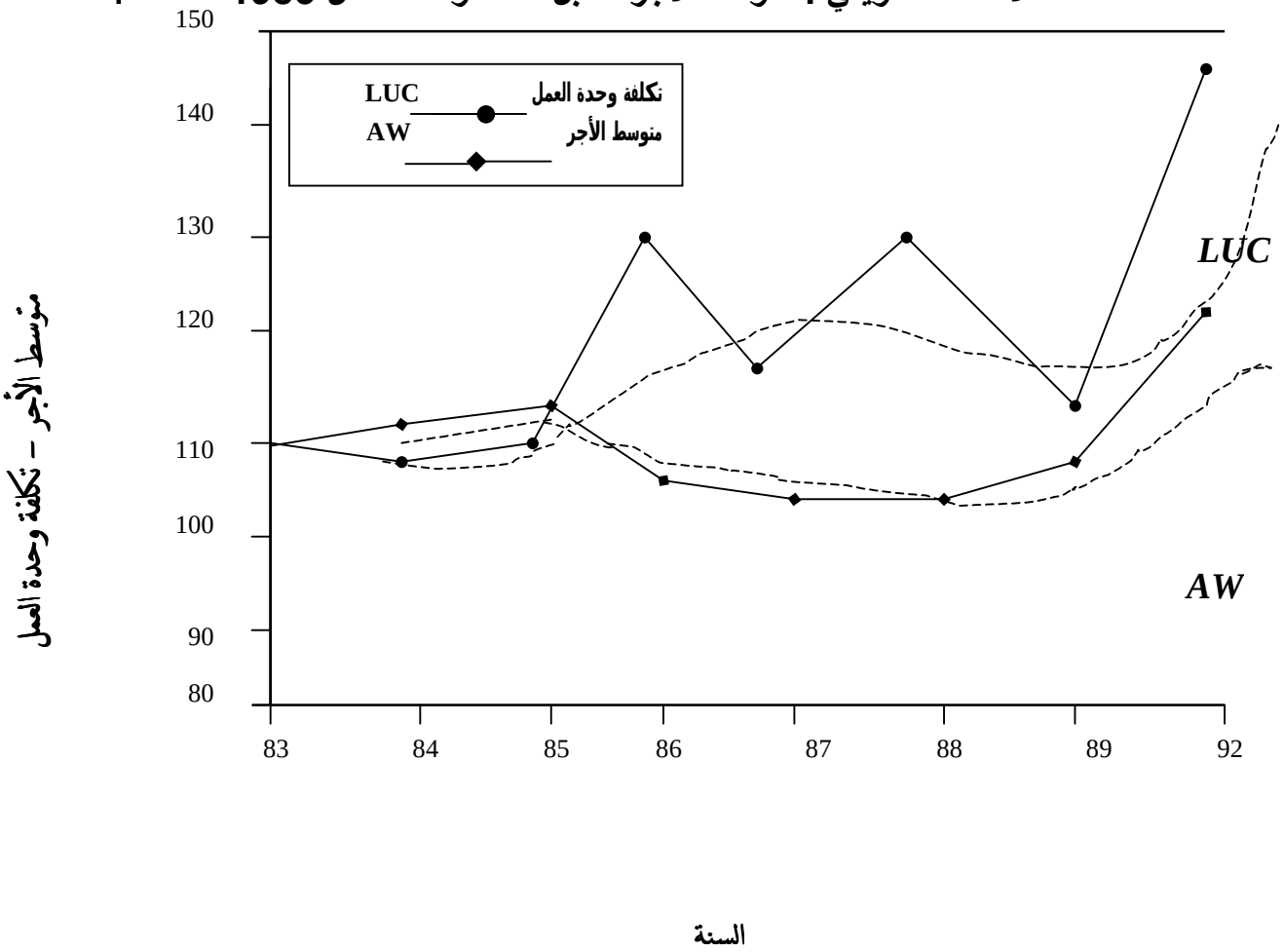

وتبين من هذه القياسات وجود علاقة متزنة إلى حد كبير بين المتغيرين (معدل الأجر و تكلفة العمل لكل وحدة) في القطاع الخاص على امتداد فترة التقدير ، وبصورة خاصة في الفترة 1985- 1992. كما يتبين أن هناك اتساقا واضحا في العلاقة بين المتغيرين في قطاع الصناعة التحويلية وقطاع إنتاج النفط الخام والغاز الطبيعي خلال الفترة 1979 - 1985 . أما في الفترة 1986 - 1993، فإن هذا الاتساق - وإن لم ينعدم تماما - تأثر بالتطورات الإقتصادية والسياسية الحادة التي تعرض لها الإقتصاد الكويتي خلال هذه الفترة بدءا بانهيار أسعار النفط الخام عام 1986 ووصولا إلى كارثة الغزو العراقي عام 1990.

وقد انعكست التطورات في صناعة النفط انعكاساً واضحا أيضا على العلاقة بين هذين المتغيرين على مستوى الإقتصاد ككل ، وعلى مستوى القطاع العام . كذلك فإن الظاهرة التي تميز بها قطاع الصناعة التحويلية في السنة الأخيرة من السلسلة الزمنية، أي في عام 1993 ، ألا وهي الارتفاع الحاد في تكلفة العمل لكل وحدة مقابل الانخفاض الملموس في معدل الأجر ، قد نتجت أساسا عن انخفاض طاقة التكرير في مصافي النفط الكويتية التي تضررت بصورة حادة خلال فترة الغزو العراقي للبلاد ، الأمر الذي ترتب عليه انخفاض وحدات الناتج المعبر عنها بالقيمة في قطاع الصناعة التحويلية وأدى بالتالي إلى ارتفاع تكلفة العمل للوحدة. أما قطاع الخدمات الاجتماعية الحكومية (الشكل البياني رقم 5) ، فقد أظهر زيادة واضحة في معدل الأجر مقارنة بتكلفة العمل لكل وحدة . ولكن ينبغي النظر بحذر كبير إلى هذه النتيجة ، فتكلفة العمل لكل وحدة في هذا القطاع لا تعبر عن الحقيقة ، وذلك بسبب التطابق بين بيانات الناتج الإجمالي وتعويضات العمل . وربما تظهر البيانات الحقيقية للناتج ، إن توفرت، قدرا أكبر أو أقل من اختلال العلاقة بين معدل الأجر و تكلفة العمل لكل وحدة في هذا القطاع . بيد أن ارتفاع معدل الأجر خلال فترة المقارنة، أي ما بين عامي 1983 و 1992، يعود إلى الزيادة السنوية في قيمة التعويضات الكلية لعنصر العمل والمتحققة بسبب العلاوات الدورية المدفوعة بالتقادم والعلاوات الاجتماعية الإضافية مقابل المواليد الجدد ، فضلاً عن الزيادات الناتجة عن حالات الترقية . أما الارتفاع الحاد في بيان عام 1992 ، فيعود إلى تضمين هذا البيان للأجور المفقودة خلال فترة الغزو العراقي للبلاد.

الخلاصة

على الرغم من أن آدم سميث قد أولى في كتابه " ثروة الأمم " اهتماما خاصا بمسألة تقسيم العمل واثر ذلك على الإنتاج ، إلا أن الاهتمام المتزايد بموضوع الإنتاجية لم يظهر إلا في العقود الأخيرة. ورغم الكم الهائل من الأبحاث والدراسات التي تناولت مختلف جوانب الإنتاجية ، والآفاق الواسعة والمدارك الشاسعة التي فتحها الباحثون في هذا المجال ، ظل ميدان التطبيقات العملية في قياس إنتاجية العمل ، أو الإنتاجية الكلية مقيدا ضمن الإطار الضيق للبيانات الإحصائية المتاحة ، وبخاصة عند محاولة بناء مؤشرات إنتاجية مقارنة على المستوى الدولي . وقد اضطرت هذه الورقة ، مثل عشرات غيرها في هذا المجال ، إلى لي ذراع المفاهيم قبل البيانات الإحصائية غير المواتية ، في سبيل الوصول إلى قياسات معبرة عن إنتاجية العمل على المستويين

الكلي والقطاعي في الاقتصاد الكويتي ومن ثم مقارنة نتائج هذه القياسات بمتوسط أجر العامل بهدف الوصول إلى مؤشرات تقريبية لطبيعة العلاقة بين هذين المتغيرين . وقد أظهرت هذه المؤشرات التقريبية إجمالا والتي تركزت على دراسة العلاقة بين الأجور وإنتاجية العمل في جانب، ثم الأجور ومتوسط تكلفة الوحدة المنتجة من العمل في قطاعات مختارة من الإقتصاد الكويتي وجود اتساق عام في العلاقة بين هذه المتغيرات في القطاع الخاص ، ووجود اختلال أو ضعف في العلاقة بينها في القطاع العام . وتحفز مثل هذه النتائج قريحة الباحثين لإجراء مزيد من الدراسات المتعمقة في هذا الموضوع ، كما تحبذ التوقف عند مجمل أوضاع القطاع العام ، الموظف الأكبر للأيدي العاملة في البلاد ، من أجل تصحيح جوانب الاختلال في العلاقة بين إنتاجية العمل والأجور .

وقد تبين من نتائج القياس الأثر المضلل الذي تلعبه بيانات القطاع النفطي على قياسات الإنتاجية في الاقتصاد الكويتي ، والأهمية التي ينبغي أن تولى لمسألة تحييد هذا الأثر وذلك من خلال استخدام البيانات الكمية عوضا عن بيانات القيمة بالنسبة لمخرجات هذا القطاع سواء في صورتها الخام أو المكررة . واتضحت كذلك أهمية إعادة بناء المفاهيم والطرق الإحصائية الخاصة بناتج أنشطة الخدمات الحكومية، إذ لا تساعد طبيعة القياس الحالي للناتج في أنشطة الإدارة العامة والأمن والدفاع والخدمات الاجتماعية ، حيث تحتسب نواتجها الإجمالية من قيمة الإنفاق عليها ، على توفير بيانات ملائمة لقياس الإنتاجية في هذه الأنشطة . ومن ثم ينبغي العمل على تطوير أدوات وأساليب إحصائية جديدة لقياس الناتج في مثل هذه الأنشطة وخاصة في القطاعات التي تتضمن مخرجات يمكن التعبير عنها من خلال المنافع التي تحققها (مثال الخدمات التعليمية والصحية) .

كما تبين في سياق دراسة البيانات المتاحة أن بحث القوة العاملة بالعينة يعاني من قصور في جانب البيانات المتعلقة بالإنتاج والقيمة المضافة ، وأن عدم تضمينه مثل هذه البيانات يحد من صلاحيته كمصدر للبيانات الملائمة لقياس إنتاجية العمل ، ومن ثم ينبغي تطوير هذا النوع من الإحصاءات ليلائم احتياجات قياسات الإنتاجية ، نظرا لأهمية مثل هذه القياسات في الاقتصاد الكويتي كما أوضحت مقدمة هذه الورقة.

وتبين من سياق الدراسة أيضا أهمية إعادة هيكلة الأجور في القطاع العام بصورة تتناسب وأعباء الوظائف العامة ومستويات نهوض العاملين بهذه الأعباء ، وكذلك أهمية سيادة المنافسة في الحد من ضعف العلاقة بين الجهد والأجر ، كما اتضح من فارق القياس بين هذه العلاقة في كل من القطاعين العام والخاص .

المراجـــع

المراجع العربية :

مؤسسة الكويت للتقدم العلمي ، **الإنتاجية في دولة الكويت وسبل تحسينها**، الجزء 1-6 ، الطبعة الثانية 1996.

القاسمي ، خالد ، (1987)، **الأجر والإنتاجية والقوة العاملة بدولة الإمارات العربية المتحدة** ، دار طلاس للدراسات ، دمشق .

الإدارة المركزية للإحصاء، فبراير 1996، **البحث السنوي للمنشآت : الصناعة 1993.**

الإدارة المركزية للإحصاء، ديسمبر 1995، **البحث السنوي للمنشآت : الخدمات 1993 .**

الإدارة المركزية للإحصاء، مايو 1996، **البحث السنوي للمنشآت : تجارة الجملة والتجزئة 1993 .**

الإدارة المركزية للإحصاء، نوفمبر 1996. **البحث السنوي للمنشآت : التشييد والبناء 1994 .**

وزارة التخطيط ، مايو 1996 ، **التقديرات المعدلة والأولية للحسابات القومية خلال السنوات 1993 – 1995.**

الإدارة المركزية للإحصاء، ديسمبر 1992 ، **بحث القوة العاملة بالعينة ، مايو 1990 :**

الإدارة المركزية للإحصاء، أكتوبر 1995، **تطور المؤشرات الإقتصادية بدولة الكويت خلال الفترة 1989-1992.**

الإدارة المركزية للإحصاء، عدة إصدارات ، **المجموعة الإحصائية السنوية.**

الإدارة المركزية للإحصاء، أغسطس 1995 ، **إحصاءات الحسابات القومية 1976 – 1992 .**

وزارة التخطيط ، الإصدارات من يوليو 1993 - فبراير 1997 ، **تقرير حصر العمالة في الجهات الحكومية والبنوك والشركات التي تساهم فيها الحكومة بنسبة 50% وأكثر من رأسمالها** ، عدة إصدارات ، الإدارة العامة لشئون التخطيط.

المراجع الأجنبية :

Anton, Frank, (1969),**Wages and Productivity: the New Equation**, the Copp Clark Publishing Co., Toronto.

English, Jon, Marchione , A., (1983), **Productivity : A New Perspective , *California***
Management Review, Vol.XXV, No. 2 .

Epstein, Gene, (1996), " **Are Wage Gains Lagging Productivity Growth** ", *Barron's*.

Hjerppe, Reino, (1986), " **The Measurement of Real Output of Public Services Sector**", *the Review of Income and Wealth*, Series 26 , No. 2.

Jorgenson, Dale, Gallop, F. , Fraumeni, B., (1987**), Productivity and U.S. Economic Growth**, Harvard University Press.

Jorgenson, Dale , Griliches, Z., (1967), **" The Explanation of Productivity Change"** , *the Review of Economic Studies.*

Mark, Jerome, (1986**), " Problems Encountered in Measuring Single and Multifactor Productivity"**, *Monthly Labor Review***.**

Crolier Encyclopedia. **(1996) Wage Theories**.

Bureau of Labor Statistics, U.S. Department or Labor (1996), **Productivity and the Economy : A Chartbook .**